الاحتلال يشعل حرب الاستيطان في القدس.. والتهدئة في غزة بوضع حرج

فلسطين المحتلة
محمد أبو شباب - وكالات

بعد سلسلة الغارات الجوية العنيفة التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة الجمعة الماضية، بدت الأوضاع الميدانية هشة للغاية على الرغم من الاتصالات المكثفة التي تبذلها القاهرة والأمم المتحدة لاحتواء التصعيد ومنع وصول الأوضاع لانفجار شامل خاصة مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لمسيرات العودة وكسر الحصار التي تصادف في الثلاثين من آذار من هذا الشهر.

وقالت مصادر فلسطينية لـ«الوطن»: إن الوفد الأمني المصري سيصل إلى قطاع غزة خلال الأيام القادمة من أجل احتواء التصعيد في ظل تهديدات الاحتلال بتصعيد الأوضاع الميدانية وتثبيت التهدئة الهشة.

من جانبه قال عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين طلال أبو ظريفة لـ«الوطن»: إن «جهوداً كبيرة بذلتها القاهرة خلال الأيام الماضية من أجل احتواء العدوان الإسرائيلي، واستمرار الاحتلال في التنصل من تفاهمات التهدئة».

ولفت أبو ظريفة إلى أن التهدئة الهشة في غزة من الممكن أن تنهار في أي لحظة في حال واصل الاحتلال تجاهل مطالب المقاومة الفلسطينية برفع الحصار وإنهاء معاناة سكان القطاع».

وكشف أبو ظريفة أن الأمم المتحدة ستبدأ هذا الأسبوع بتشغيل ٦٤٠٠ فلسطيني ضمن الجهود المبذولة للتخفيف من معاناة سكان قطاع غزة.

وحذر أبو ظريفة من انهيار شامل للأوضاع الإنسانية نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي الظالم المفروض على قطاع غزة.

وفي القدس المحتلة كشف تقرير لمنظمة التحرير الفلسطينية أن الاحتلال يستعد لإقامة ٩٦٠ وحدة استيطانية في القدس المحتلة، وستضاف تلك الوحدات الجديدة إلى ٢٣ ألف وحدة استيطانية قرر الاحتلال إقامتها في القدس المحتلة.

وأكد التقرير أن الاحتلال الإسرائيلي يصعد من حرب الاستيطان بشكل غير مسبوق، وأن الاستيطان بات يعد بمنزلة سباق تستخدمه الأحزاب الإسرائيلية في الترويج لبرامجها الانتخابية التي تدعو إلى طرد وتهجير الفلسطينيين.

في هذه الأثناء دعا مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة رياض منصور المجتمع الدولي إلى التحرك الفوري والعاجل تجاه تصاعد وتيرة الاعتداءات الوحشية التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر.

وأشار منصور في رسائل وجهها لكل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن الدولي إلى ضرورة تحمل مجلس الأمن لمسؤولياته وإلزام سلطات الاحتلال بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية محذراً من مغبة تدهور الأوضاع عقب شن الاحتلال نحو ١٠٠ غارة جوية على قطاع غزة.

من جهة أخرى أعلن وزير الشؤون المدنية الفلسطيني، حسين الشيخ، أن السلطة أجرت عدة اتصالات مع دول شقيقة مؤثرة، وطلبت منها الضغط على «حماس» كي توقف «إجراءاتها القمعية» بحق المواطنين.

ونفى الشيخ، وهو عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، صحة أنباء حول مناقشته مع منسق السلطات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية، كميل أبو ركن، تطورات الوضع في قطاع غزة، وتحديداً التصعيد بين حراك «بدنا نعيش» وقمعه من أجهزة أمن «حماس».

من جهتها، دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «قيادات الصف الأول للفصائل والقوى الوطنية والإسلامية لاتخاذ قرارات مسؤولة، واحتواء الأزمة في الشارع الفلسطيني»، حسبما أعلنه محمد الغول عضو اللجنة المركزية للجبهة.

وتشهد عدة مناطق من قطاع غزة المحاصر منذ الخميس الماضي احتجاجات تحت شعار «بدنا نعيش» تطالب بتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وتندد بزيادة الضرائب.

وقالت منظمة العفو الدولية: إن سلطات حماس في غزة قامت بحملة شرسة على متظاهري «بدنا نعيش» السلميين الذين طالبوا بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، واعتبرت أن «الفلسطينيين الذين يقمعون بشكل اعتيادي على يد القوات الإسرائيلية يجب ألا يتعرضوا إلى الوحشية والقمع من إدارة حماس».

جنود لجيش الاحتلال الإسرائيلي قرب قطاع غزة (رويترز)

الحوثيون يهددون باستهداف الرياض وأبو ظبي

هددت جماعة «أنصار الله» الحوثية أمس باستهداف عاصمتي السعودية والإمارات اللتين تقودان تحالف العدوان ضد اليمن.

ونقلت وكالة «فرانس برس»، عن المتحدث باسم الحوثيين يحيى سريع خلال مؤتمر صحفي في صنعاء قوله: «أصبحت لدينا صور جوية وإحداثيات لعشرات المقرات والمنشآت والقواعد العسكرية التابعة للعدو»، مضيفاً إن «دخول سلاح الجو المسير في المعركة عزز من بنك أهداف القوة الصاروخية».

وأضاف: «الأهداف المشروعة لقواتنا تمتد إلى عاصمة النظام السعودي وإلى إمارة أبو ظبي»، مؤكداً إتمام «إنتاج وصناعة أجيال متقدمة من الطائرات الهجومية، وهناك منظومات جديدة ستدخل الخدمة مستقبلا».

وكان سريع أعلن أن تحالف العدوان بقيادة السعودية شن زهاء ربع مليون غارة جوية على اليمن، في وقت لقي عدد من مرتزقة العدوان السعودي مصرعهم جراء استهداف الجيش اليمني واللجان الشعبية تجمعات لهم.

وقال سريع: «التحالف نفذ ٢٥٠ ألف غارة جوية خلال أربع سنوات وألقى نصف مليون قنبلة وصاروخ على مناطق متفرقة باليمن، كما ألقى نحو ٦ آلاف قنبلة فسفورية وعنقودية»، مشيراً إلى أن «ما كان يعلن لا يشمل جميع الغارات بأهدافها العسكرية والمدنية وغارات المروحيات».

وأضاف: «الغارات أسفرت عن مقتل عشرات الآلاف من المدنيين بينهم نساء وأطفال».

وتابع: «قواتنا أصبحت تنتج صواريخ بالستية محلية الصنع بنسبة ١٠٠ بالمئة، ونحن نمتلك الآن مخزوناً استراتيجياً من الصواريخ البالستية، كما أنه لدينا قدرة على إطلاق العشرات منها دفعة واحدة».

في هذه الأثناء لقي عدد من مرتزقة العدوان السعودي مصرعهم جراء استهداف القوة الصاروخية للجيش اليمني واللجان الشعبية تجمعات لهم بصاروخ محلي الصنع في مأرب شمال شرق العاصمة صنعاء أمس.

وأفاد مصدر عسكري لموقع المسيرة نت بأن القوة الصاروخية للجيش واللجان أطلقت صاروخ زلزال١ محلي الصنع على تجمعات للمرتزقة في معسكر مستحدث بجبهة الجدعان في مديرية صرواح ما أدى إلى سقوط قتلى ومصابين في صفوفهم.

كما قتل وأصيب عدد من مرتزقة العدوان السعودي خلال إفشال محاولة تسلل لهم في الربوعة بعسير.

كما أكد المصدر مقتل وإصابة عدد من مرتزقة العدوان بكمين محكم لوحدة الهندسة في الجيش اليمني استهدف تحركاتهم في منطقة مجازة.

وكالات

تظاهرات الجمعة شهدت أعمال تخريب وسرقة وتدمير لممتلكات عامة وخاصة

العمل على تشكيل الحكومة الجزائرية متواصل

شارك مئات الآلاف من المتظاهرين وسط العاصمة الجزائرية الجمعة في أكبر الاحتجاجات ضد حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الممتد منذ ٢٠ عاما، منذ بدايتها الشهر الماضي، في وقت يجري العمل على تشكيل حكومة جديدة في الجزائر.

واحتشد المحتجون في شوارع وميادين العاصمة بعد صلاة الجمعة وحمل الكثير منهم العلم الجزائري. كما شهدت مدن أخرى مظاهرات من بينها بجاية ووهران وباتنة وتيزي وزو.

وقدرت تقارير إعلامية أعداد الحشود بمئات الآلاف لكن لم تصدر تقديرات لها من الشرطة. وتراجعت الأعداد إلى الآلاف قبل حلول الظلام.

وقالت الشرطة الجزائرية في بيان: إنها اعتقلت أناسا شاركوا في أعمال تخريب وسرقة وتدمير لممتلكات عامة وخاصة.

ولم ترد أنباء عن اشتباكات عنيفة. لكن السلطات قالت: إن ٧٥ محتجاً اعتقلوا وأصيب ١١ شرطياً بجروح طفيفة.

وتراجع بوتفليقة عن قراره الترشح لولاية جديدة يوم الإثنين بعد احتجاجات شعبية ضده. لكنه لم يعلن تنحيه على الفور.

ورفض الجزائريون بسرعة هذا العرض وطالبوا الرئيس البالغ من العمر ٨٢ عاماً بالتنحي وتسليم السلطة لجيل شباب القادة ممن سيتمكنون من إتاحة وظائف والقضاء على الفساد.

هذا وقال القيادي البارز في الحزب الحاكم حسين خلدون خلال مقابلة: إن بوتفليقة أصبح «تاريخاً الآن».

وأصبح خلدون، وهو متحدث سابق باسم الحزب الحاكم، أحد أهم المسؤولين في الحزب الذي أعلن انشقاقه عن بوتفليقة. وقال: إنه يتعين على الحزب أن يتطلع إلى المستقبل وأن يدعم أهداف المحتجين.

كما قال رئيس الوزراء الجديد نور الدين بدوي: إنه سيشكل حكومة مؤقتة من خبراء وآخرين للعمل على تحقيق تغيير سياسي وحث المعارضة على الانضمام للحوار.

هذا واعتبر وزير سابق على صلة بالمقربين من بوتفليقة لرويترز أن الرئيس قد لا يصمد نظراً لتزايد الضغوط عليه من كل الطبقات الاجتماعية في الجزائر.

وقال الوزير الذي طلب عدم ذكر اسمه: إن «اللعبة انتهت وإن بوتفليقة لا يملك خياراً سوى التنحي الآن».

والجزائر منتج كبير للنفط والغاز. ولم تتأثر حتى الآن الصادرات بتلك الاضطرابات. وقال مصدر في شركة سوناطراك الجزائرية الحكومية للطاقة لـ«رويترز» إن الاحتجاجات لم تؤثر في أكبر حقل نفطي وهو حاسي مسعود وحقل حاسي الرمل للغاز.

وبقي الجيش، الذي عادة ما يلعب دوراً سياسيا من وراء الكواليس، بمنأى عن بوتفليقة وظل في ثكناته خلال الأزمة. ومن المتوقع أن يحتفظ الجيش بنفوذ قوي في كل السيناريوهات المحتملة.

بدوره حذر السياسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي من أن التدخل الدولي في شؤون الغير قد تكون نتائجه سلبية ومدمرة، مشيراً إلى ما حدث في العراق وليبيا.

ونقلت قناة «النهار» الجزائرية عن الإبراهيمي أن «التغيير الجذري الذي طالب به الشعب والذي استجاب له الرئيس بوتفليقة يتطلب وقتا».

وأكد الإبراهيمي شرعية مطالب الشعب التي نادى بها في المسيرات، مشيداً بسلمية المظاهرات التي نظمها الجزائريون والمشهد العام للردود الدولية، التي أشادت بدورها «بالرقي المسجل في التظاهر من طرف الجزائريين».

وبشأن الندوة الوطنية، شدد على ضرورة فتح باب استشارات واسع ومعمق يمس أكبر عدد ممكن من الأطراف المشاركة حتى تخرج بقرارات مهمة تخدم «مصلحة البلاد والعباد».. «الندوة الوطنية تتم في أكبر سرعة ممكنة وليس بتسرع».

ومع تهيئة الظروف المواتية لتنظيم الاستحقاقات الرئاسية، قال الإبراهيمي: «الفترة التي حددتها السلطات والتي ستكون مع نهاية السنة لرفع أشغال الندوة الوطنية غير كافية للخروج بقرارات... وإنما لا بد من توفير المزيد من الوقت».

وكالات

استمرار الاحتجاجات في الجزائر (رويترز)

احتدام الصدامات بين الشرطة و«السترات الصفراء» في باريس

أطلقت الشرطة الفرنسية الغاز المسيل للدموع واعتقلت العشرات أمس السبت خلال اشتباكات مع محتجين في الوقت الذي تسعى فيه حركة السترات الصفراء لإعطاء زخم جديد للتظاهرات التي بدأت قبل أربعة أشهر ضد الرئيس إيمانويل ماكرون وإصلاحاته الداعمة لقطاع الأعمال.

وأضرم محتجون النار في مصرف ونهبوا متاجر في شارع تسوق شهير في العاصمة الفرنسية باريس، والتهمت ألسنة اللهب فرع أحد المصارف الفرنسية قبل وصول رجال الإطفاء للموقع وإنقاذ شخصين من داخل المبنى في حين أصيب ١١ شخصاً بإصابات طفيفة وفقاً لإدارة مكافحة الحرائق.

كما أضرم محتجون النار في اثنين من أكشاك بيع الصحف في شارع الشانزليزيه، وأشعلوا النار في صناديق القمامة وأشياء أخرى في الشوارع.

ورشق محتجون شرطة مكافحة الشغب بالحصى وسط سحب الغاز المسيل للدموع أمام قوس النصر في باريس الذي تعرض لتخريب في ذروة الاحتجاجات في كانون الأول. وتم إشعال نيران متفرقة في شوارع قريبة وتصاعدت ألسنة اللهب من سيارة واحدة على الأقل.

وردد المتظاهرون عبارات بينها: «لم يستجيبوا لنا جزئياً إلا بعد لجوئنا للقوة»... «الشرطة التي تستعمل القوة يجب أن تعامل بالقوة». وأغلقت جميع المحال في جادة الإليزيه أبوابها مع انطلاق التظاهرات.

على حين استخدمت الشرطة أمس خراطيم الغاز المسيل للدموع خلافاً لمسيرات الأسابيع الماضية، إذ كانت تستعمل الغاز في ساعات الليل فقط، كما استخدمت أيضاً خراطيم الماء، واعتقلت أكثر من ١٢٠ محتجاً بحلول مساء أمس.

بدوره قدر وزير الداخلية كريستوف كاستانير أن عشرة آلاف شاركوا في الاحتجاج في باريس مقارنة بمشاركة ٢٨٠٠ في السبت الماضي. وفي مناطق أخرى من فرنسا قدر عدد المحتجين بنحو ٤٥٠٠ محتج مقارنة بنحو ٤٢٠٠ في الأسبوع الماضي.

وذكرت الشرطة أن ملثمين يرتدون زياً أسود مغايراً لـ«السترات الصفراء» يهددون التجار الذين أغلقوا محالهم بتكسير زجاجها وإحراقها، كما هددوا الصحفيين بتحطيم معدات التصوير بذريعة أنهم لا يقولون الحقيقة، واعتدوا على بعضهم بالضرب.

وقال كاستانير: إن قطاع طرق يسعون إلى إثارة المشكلات تسللوا بين المتظاهرين، وأمر بالرد على «الهجمات غير المقبولة بأكبر قدر من الحزم».

(روسيا اليوم– رويترز)

بعث رسالة لرئيسة وزراء نيوزيلندا قبل دقائق من الجريمة

منفّذ مجزرة المسجدين أمام القضاء وكان ينوي مواصلة هجماته!

بدأت عائلات الضحايا الخمسين الذين قتلوا في مجزرة مسجدي مدينة كرايس تشيرتش في نيوزيلندا بتشييع أبنائها، فيما مثل المنفذ الاسترالي برينتون تارانت أمام المحكمة بتهمة القتل.

وسيبقى تارانت رهن الاعتقال من دون إمكانية للإفراج عنه بكفالة حتى موعد محاكمته الثانية الشهر المقبل.

وقالت رئيسة الوزراء: إن المشتبه فيه كان ينوي مواصلة هجماته قبل أن تقبض عليه الشرطة، وكان هناك سلاحان ناريان آخران في سيارته، وأعلنت تشديد إجراءات حمل السلاح والتحقيق في نشاط التيارات اليمينية.

كما أعلنت شرطة نيوزيلندا عن إغلاق أحد المستشفيات جراء تهديد أمني، فيما لم تذكر إذا ما كان الأمر مرتبطاً بمجزرة المسجدين.

في غضون ذلك، أعلنت إدارة مستشفى كريستشيرش أن تسعة وثلاثين شخصاً من مصابي الهجوم على المسجدين لا يزالون تحت العلاج أحد عشر منهم في العناية الفائقة.

وتكريماً لضحايا المجزرة توافد نيوزيلنديون إلى محيط المسجدين لوضع أكاليل الزهور والتعبير عن دعمهم لعائلات الشهداء، مشهد مماثل تكرر في بريطانيا حيث وضع عدد من المواطنين الزهور في حديقة «هايد بارك».

أما في فرنسا فقد أُطفئت الأضواء في برج إيفل حداداً على أرواح الضحايا. وفي تركيا قال مسؤول كبير إن منفذ الاعتداء على مسجدين في نيوزيلندا زار تركيا لمدة طويلة، وإن تحركات المنفّذ واتصالاته خلال تلك الفترة تخضع للتحقيق.

وكالة «رويترز» نقلت عن المسؤول قوله إنه من المرجح أن يكون المشتبه فيه قد سافر إلى عدة دول أخرى.

وبدوره قال مفتي عام القارة الأسترالية إبراهيم أبو محمد لـ«الميادين» إن «المجزرة ناجمة عن شحن إعلامي وسياسي من بعض الرموز»، مشيراً إلى أن ما حصل هو «يوم أسود في تاريخ نيوزيلندا وأستراليا وهناك مبادرات تعكس طبيعة أغلبية الشعب».

كما ذكر أن الإرهاب ناجم عن تراكمات وبيئة حاضنة ويجب عدم السماح لأحد باستغلال ما حصل لزرع الفتن.

وفي وقت سابق أمس أكد ديوان رئيسة الوزراء النيوزيلندية جاسيندا أرديرن، أنها تلقت نسخة من بيان منفذ الهجوم الإرهابي على مسجدي مدينة كرايستشورش قبل دقائق من إقدامه على الجريمة.

وأفادت صحيفة «نيوزيلند هيرالد» نقلاً عن المتحدث باسم رئيسة الوزراء بأن البيان وصل على العنوان العام لأرديرن قبل الهجوم بأقل من ١٠ دقائق، وكانت صياغته توحي بأن الجريمة قد وقعت وأنه يأتي تفسيراً لما قد حدث، مشدداً على أن «منع الاعتداء كان مستحيلاً».

وحسب المتحدث، فإن قائمة من أرسل سفاح المسجدين بيانه إليهم شملت نحو ٧٠ اسماً وجهة، بينها وسائل إعلام محلية ودولية، وزعيم الحزب الوطني في نيوزيلندا (اليمين الوسط) سايمون بريجيس، ورئيس مجلس النواب تريفور مالارد.

وذكر المتحدث، أن رئيسة الوزراء لا تنوي نشر مضمون الرسالة ولا وقت تلقيها أو فحواها.

وكان منفذ الهجوم، وهو الأسترالي برينتون تارانت قد نشر بياناً من ٧٣ صفحة عبر الإنترنت قبيل إقدامه على الجريمة، شرح فيه أسباب وأهداف خطوته، التي قال إنها تأتي في سياق صراع أبناء العرق الأبيض ضد الهجرة والمهاجرين على أراضيهم.

على حين روى شاهد عيان كان في أحد المسجدين المنكوبين في نيوزيلاندا، كيف تمكن أحد المصلين من نزع سلاح الإرهابي وحاول ملاحقته، لافتاً إلى تأخر الشرطة والإسعاف في الوصول إلى مكان الجريمة.

إلى ذلك ارتفع مجموع الضحايا العرب في هذا الهجوم الإرهابي إلى ١٥ شخصاً، ٤ مصريين و٤ أردنيين، على حين توفي اللاجئ السوري خالد الحاج مصطفى، و٤ فلسطينيين، وبريطاني من أصل سعودي، وعراقي مقيم في نيوزيلندا.

(روسيا اليوم– سانا– رويترز)

أشخاص في تورنتو يقفون حداداً على ارواح ضحايا الهجوم على مسجد النور في نيوزيلاندا (رويترز)

حمى الله الجزائر

عبد المنعم علي عيسى

برز عشية إعلان المجلس الدستوري عن إعلان أسماء المرشحين المقبولين لخوض الانتخابات التي كانت مقررة في الثامن عشر من نيسان المقبل في الجزائر معطيان مهمان أولاهما الدعوة التي أطلقتها فعاليات سياسية واقتصادية إلى عصيان مدني احتجاجاً على «العهدة الخامسة»، وعلى الرغم من أنها لم تلق صدى مخيفاً في الأوساط الموجهة إليها إلا أن ثمة ما أثار الخشية في غرف صناعة القرار الجزائرية الأمر الذي استدعى صدور بيان الرئاسة الذي أعلن فيه عن تأجيل الانتخابات على أن لا يكون الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مرشحاً فيها عند حدوثها، ما عنى دخول البلاد في مرحلة انتقالية بحكومة انتقالية كلف لها نور الدين البدوي بعد استقالة أحمد أويحيى التي استبقت صدور بيان الرئاسة سابق الذكر بساعتين.

تمكنت الجزائر مع بوتفليقة من توقي خطر حرائق الجوار البادئ في كانون الأول ٢٠١٠ بفعل بحبوحة اقتصادية ساعدت فيها حالة انتعاش أسواق النفط، ثم بفعل عامل آخر يغوص في ذاتها الجماعية التي لا بد وأنها استحضرت لحظة اشتعال «بوعزيزي» تونس مرارة «العشرية السوداء» التي لم يكن قد مضى عليها سوى عقد ونيف من الزمن.

مرت الجزائر منذ استقلالها عام ١٩٦٢ بأربع مراحل كبرى تركت كل منها ندبه في النسيج المجتمعي الجزائري، الأولى كانت مع الرئيس أحمد بن بلا (١٩٦٢–١٩٦٥) والتي يمكن توصيفها بمرحلة حلم الثورة الدائمة القائمة على «طهرية» ثورية لم يستطع بن بلا في أتونها أن يفهم كيف يمكن لـ«علي لابوانت» فتوة حي القصبة الشعبي الشهير الذي لعب دوراً بارزاً في الثورة الجزائرية أن ينغرس عميقاً في الذات الجزائرية فذاك يجب أن يكون فقط من حق الثوار على النمط التشيغيفاري فحسب، الأمر الذي أدى إلى الإطاحة به من خلال الثالوث: هواري بومدين والطاهر الزبيري وعبد العزيز بوتفليقة، بزعامة الأول، لتدخل البلاد مرحلتها الثانية التي أسست لمرحلة بناء الدولة وتحديد هويتها، وفيها شهدت الجزائر حركة تعريب واسعة تعدتها إلى خارج حدودها، حيث سيصبح بومدين أول المتحدثين باللغة العربية من على منبر الأمم المتحدة، بل وسيذهب الأخير إلى حدود فرضها لغة رسمية على ذلك المنبر، والثابت هو أن الأخير أيضاً كان قد نجح في إرساء عقد اجتماعي جديد مبني على توازن السلطة المجتمع، قبل أن يغيبه الموت في عام ١٩٧٩ لتدخل البلاد مرحلتها الثالثة مع الرئيس الشاذلي بن جديد بحال من الاضطراب بادية وإن لم تكن ملحوظة في العلن إلا أنها كانت كذلك في أوساط دوائر السياسة ذات الاهتمام، وهو ما دفع بميشال جوبير وزير خارجية الرئيس الفرنسي السابق جورج بومبيدو، وكذا كان وزيراً في حكومة فرنسوا ميتران، إلى تحدي السفير الفرنسي في الجزائر إذا ما كان يستطيع تحديد من الذي يحكم هذي الأخيرة الآن في محاضرة له ألقاها بباريس عام ١٩٨١، كان اضطراب الحبل يغز خطاه حثيثاً نحو حال الفوضى العارمة التي بدأت عام ١٩٨٩ لتستمر عقداً ونيف من الزمن ولتبدأ ملامحها بالتلاشي مع وصول بوتفليقة إلى السلطة في عام ١٩٩٩، والشاهد هو أن هذا الأخير كان قد ورث عن المرحلة السابقة ثقلاً راجحاً للمؤسسة العسكرية التي وإن كانت قد استطاعت كبح جماح المد الإسلامي الأصولي إلا أنها أحكمت قبضتها على كامل مفاصل الدولة والمجتمع، الأمر الذي دفعه نحو العمل على التخفيف من تلك الحالة الضاغطة وإن لم يكن ذلك بحل استئصالي وإنما كان عبر إحداث حال من التوازن داخل المؤسستين العسكرية والأمنية على حد سواء، ولربما كان نجاحه في ذاك سبباً رئيسياً لاستمرار عهده على امتداد العقدين الماضيين، على الرغم من أنه، أي عهد بوتفليقة، لم يخل من محاولات الإخلال به مما يحفل بها كتاب «الجزائر إلى أين»؟ للكاتب الجزائري محمد سيفاوي المقرب من الاستخبارات الفرنسية.

أصيب عهد بوتفليقة بانتكاسة بعد إصابته بجلطه دماغيه في عام ٢٠١٣ الأمر الذي شكل حافزاً للحالمين بالانقضاض عليه، إلا أنه استطاع مراقبة أدق التوازنات في الهرم التي اعتبرها عاملاً رادعاً وكافياً لمنع هؤلاء من الإقدام على القفزة الأخيرة، مما يمكن تلمسه حتى في اللحظات الأخيرة التي ترافقت مع ذروة الغليان عبر إقالته لمدير الأمن الوطني مصطفى لهبيري منتصف شهر شباط الماضي فقد استطاع هذا الأخير كما يبدو نسج ميكانيزم سريع ومخل بالتوازن مع رئيس الأركان أحمد قايد صالح في خلال أقل من ثمانية أشهر قضاها في منصبه.

من الناحية العملية فإن ما ساعد في تماسك هرم السلطة في أتون العاصفة الراهنة يكمن في توازن قواها من النوع عالي الدقة، فالمؤسسة العسكرية التي تعتبر الرحم الذي يمكن أن يخرج منه أي تحول سياسي محتمل في البلاد ظلت محافظة على حال من الستاتيكو الرادع للمغامرات، ورجلها الأقوى أحمد قايد صالح بدا أذكى من أن يقدم على عمل من هذا النوع، فمؤسسته التي يقودها تقوم، كما قدر الطهي، على أرجل ثلاث يمسك هو بإحداها فيما يمسك الجنرال بشير طرطاق رئيس الاستخبارات العسكرية والمقرب من سعيد بوتفليقة شقيق الرئيس بالثانية، أما الثالثة فتعود لجماعة الجنرال السابق محمد الأمين الذي كان يوصف فيما سبق بالحاكم الظل أو صانع الرؤساء، وهذي الأخيرة لن تدعم أي تحول سوف لا يكون لمصلحة أحد أفرادها، أو أنه من الصعب عليها أن تدفع بنفسها نحو التهميش الذي ستجد حالها عليه إذا ما انحازت إلى صالح الذي سيصبح حينها رجل البلاد القوي، هناك بعد إقليمي– دولي رادع لمغامرة مفترضه لهذا الأخير، أي لقايد صالح، هو أنه غير مرغوب فرنسياً وهو ما ظهر جلياً بتصريح وزير الخارجية الفرنسي جان ايف دوريان قبل أيام حين قال: «يجب ترك العملية الانتخابية تأخذ مجراها في الجزائر وهو بلد ذو سيادة» على حين أن الأمر كان مختلفاً تماماً مع ليبيا آذار من عام ٢٠١١، وهو ليس مرغوباً للمغاربة أيضاً، وكلاهما شديدو الالتصاق بأي تحولات يمكن أن تشهدها الجزائر، بل وحتى قربه من موسكو يمثل هنا عبئاً عليه لا عامل قوة له، فوصول رجل مرغوب من روسيا إلى قصر المرادية اليوم يبدو أمراً لا تحتمله حقائق التوازنات القائمة في الشمال الإفريقي.

بعيد الإعلان عن تأجيل انتخابات الرئاسة لا يبدو أن الفعل قد نجح في إعادة النار إلى بيتها فـ«الأميمي» لا يزال حاضراً وهو على رأس عمله، مما تمظهر في شعار «لا للتمديد للعهدة الرابعة»، وإلى الآن فإن أي تحول سياسي يمكن أن يحدث سيكون محصوراً في دوائر السلطة لكن الخشية أن يستطيع تمدد الحريق سحب البساط من تحت أقدام القاعدة سابقة الذكر، أما طول أمده فإنه قد يوقظ صراعاً عرقياً عارماً في الجنوب إذا ما ارتأى الطوارق قوة السلطة المركزية وهي تنهار، ومن المفيد هنا تذكر أن ناقوس الخطر كان قد دق في هذا السياق لعدة مرات كان أشهرها في التظاهرة التي شهدتها مدينة «ورقلة» في آذار ٢٠١٥ التي أطلقت على القادمين من الشمال الجزائري اسم «الغرباء» والتي قيل في حينها أنها لا تضاهيها سوى تظاهرة شباط من عام ١٩٦٢ التي قامت دعماً من الجنوبيين للثوار الجزائريين في مواجهة مناورات شارل ديغول الرامية إلى الإبقاء على احتلال الجزائر.